

وحجرت التبت بالسه مثلا جد سبت كبت يهين كمن يراه الفجر ووروا
وسكت المصم من عكده وهو نسخ الكتاب بالسه المتواترة ولعله لا يرعى حواره كما
أرى الشافعي الخزم به ونقل البيضاوي عن الأثرين الجواز ومثاله نسخ الجالد في حيق
المحض بزخه لدصلى الله عليه وسلم ومعه نظره بعضهم والظاهر ان الشافعي إنما
يقول لوقوع فقط ونقاع الشافعي قولين في نسخ السه بالكتاب والمنهوع عنه منه
وسنه الرابعي لا خبيرا أكثر اجتهاده **فليس محجورا نسخ السه بالسه**
ما اذا تأسنا منواتر بين او تأسنا اجادا او كان السه متواترا والنسخ اجادا اما اذا
كان منسخ متواترا فلا يجوز نسخه بالاجاد وسياق في كلامه ما يقتضيه كلفا ويجوز
نسخ المتواتر بالمواتر يعني كتابا كان او نسخة منسقة او مختلفا ويجوز نسخ الاجاد
بالاجاد ويجوز نسخ الاجاد بالمواتر من باب ولي **والاجور نسخ المتواتر بالاجاد** لان
القاطع الذي هو المتواتر لابد في العين الذي يفرض الاجاد ونقل المضمحل جامع الاله
عليهم ووقعه وكأنه لم يجهل بحالفة بعض الظاهر به فيه ولكن ذهب لفاضي ابوبكر
والغزالي الى وقوعه في ربه صلى الله عليه وسلم دون ما يجره كل قبل فلا لحد في ويجوز
عقلا بالاتفاق في كل نقل القاصي ابوبكر وغيره الخلاف فيه وظاهره كالمقتضى عدم الجواز في
والسما على **فقد في التمارض** والنسخ في التمارض نفا على من عجز
بعض بكثر الزوا وهو المتواتر بين محبين مختلفين على محل واحد اذا تجازت تعطل
نطقا ونسقا وفي القوه بان يكونا معلومين ومضمونيين بحيث لا يغلب جدها الآخر
فتسا في العوم والتموض بان يصدق في كل منهما على ما يصدق عليه الآخر والتواتر
ايمن السه ولعله فسه البه ولي غيره **فلا تخلوا اما ان يكونا عامين او خاصين**
او اجادها عاما والآخر خاصا او كل واحد منهما عاما من وجهه وخاصا من
وجه اخر فان كانا عامين فان اتفق الجمع بينهما جعل كليهما على بعض
تلك المواضع مثلا حديث سلم الاحق من عمن اليهود الذي باي بشها ذنه قبل ان يسألها مع
جودت الضميمة لم يكونا بعد من فور مشهد ولا يثبتونها وان واللفظ مسلم في حال
البضاوي وغيره الاول على حق الله تعالى والثاني على جفنا لكن جعل في الزمدي ان التواتر
بابي ينهي ولا يثبتها نشاها لوزور **وان لم يكن الجمع بينهما حقا يتوقف فيها**
ان لم يحل التواتر اي الى ان يظهر ترجح احد هما ويمثلوه له بقوله تعالى او ما تملك اعلم

مؤيد

مع قوله تعالى وان تجعوا بين الاخيرين فان الاله لا ولي سواك كما يملك من الاما
والثانية تساو الملك والتماج ولعله قال لا سيد غيرنا اجدلها الله يعني لا ولي غيرهما
ايه يعني لنا بيه ولو فني ذلك ترجح الفقهاء التزم به بدل ليل منسقل وهو ان لا يصل
في الاجاع الخزم فهو وجوب فان على التواتر **نسخ المتقدم بالناخر** سواء كان معلومين
ام مضمونين وسواء كانا من الكتاب والسه او وجدها من الكتاب والاخر من السه شرطه
السابق هذا اذا كان قابلا للنسخ مثل شيء العبد والمصا بيه كما مر فان لم يكن قابلا للنسخ
كصفات الله تعالى كما مثل به بعضهم فيسنا فقط ان وجد الرجوع الى دليل اخر وان جهل
الناخر ولم يعلم عن المساحز فالنسخ فقط ان كانا معلومين وجد الرجوع الى غيرهما لان كلا
منهما محتمل انه لنسخ اخطا لا على المتواتر والجمع ان كانا مضمونيين فيجعل الاخرى منها
ان وجد وان نسا ونسخ المجهول وان علم تفاز نهما قال في المحصول ان كانا معلومين وليس
التجوز بينهما يتعين القول به فانها اذا تغذي الجمع لم يسبق الا للتخير وان كانا مضمونيين
الرجوع الى الترجيح فيعمل بالاقوي وان تشاوبا للتخير **وكذلك اذا كانا خاصين** جعل
هذا العمل فان اتفق الجمع بينهما جمع وهو صحيح مع زيادات في شراحي لمهاج ومثاله
النسخ تاج الدين من الفركاح بان صلى الله عليه وسلم نوحى وغسل رجله ونوحى ونسخ
العاملي قد سبه ومها في كنعان فجمع بينهما تاشا **فصلها ان الرش في رجال**
الجدلين وغسل الرجلين في حال الحديث ومنها ان الوضوء يغسل الرجلين الوضوء
الشريعي ومع الرش الوضوء اللغوي وهو النضافه وان لم يكن الجمع ولم يجعل التواتر بوقت
فيهما الى ظهر ترجح لاجد ها **من الحزن** ما جعل من الجانب فقال ما
فوق الارز زواه ابوداد مع جد سبت سلم اضعا كل شيء الا التماج اي الوحي ومن
جمله كل شيء المباشرة تحت الالاء اعني النفا البشر نين على اي وجه كان كما قاله في ترج
المهذب فتبها صاقي المباشرة فيما تحت الالاء في بعضه ترجع التزم اخياط وبعضهم
الجل لانه لا يصل في المسكود وتبقه الاقنم المتقلده قاهره هنا **وان كان اجادها**
عاما والآخر خاصا فحتمل لجم بالخاص مثلا حديث الزكوة فيما اشقت لنتا العشر
مع قوله لبيق فيمادون حخته وتسبق صدقه وان كان **كل واحد منهما عامين وجد**
وخاصا تاجر فجمع عموم كل واحد منهما **عند الاخر** ان امكن ذلك ولا يظلم المترجم
فيما تجاز صافه مثلا ما يكره ذلك جودت اي داود وغيره اذا بلغ القليلين فانه لا يجمع